اثبات مسائل الاحوال الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

Validating Personal Status Issues in Social Media

م.م عزيزة خميس صادق التميمي [1]

Assis. Lect. Aziza Khamis Sadiq At-Tamimy

الخُلاصة

وجود مواقع التواصل الاجتماعي في كل مكان وفي جميع الأوقات، وحجم المعلومات الشخصية التي تحتوي عليها هذه المواقع، يجعل منها مصدراً ومادة خصبة للعديد من المشكلات في مسائل الاحوال الشخصية، وبالنظر إلى طبيعة هذه المواقع فإنها تثير تحديات كبيرة يتعلق بعضها بالمصداقية التي تتمتع بها الأدلة المتحصلة من هذه المواقع، بالمقابل فأن هنالك زيجات تعقد عبره وانفصالات تقع من خلاله يومياً، ان استخدام التكنولوجيا الحديثة المتسمة بمواقع التواصل الاجتماعي من تطبيقات متعددة امثال الفيسبوك والتلكرام والفايبر والتلكس والفاكس والبريد الالكتروني وغيرها في الامور الشخصية والمسائل الشخصية ولد العديد من المشكلات الاجتماعية والقانونية على حدا سواء.

الامر الذي تطلب منا الخوض في غمار دراسة قانونية علمية تساعد القضاء لحل النزاعات المعروضة امامه او التي ستعرض من خلال بيان الطرق المناسبة لأثبات كل حالة من حالات الاحوال الشخصية المنعقدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبغية البحث في هذه الدراسة بشكل علمي دقيق ومفصل ارتأينا تقسيمها على ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الاول منها لمفهوم الاثبات الالكتروني.

١- جامعة كربلاء- كلية القانون.

كما ان هذه الدراسة سلطت الضوء في المبحث الثاني على اثبات الزواج عن طريق مواقع التواصل، لمعرفة الكيفية التي تعقد فيها عقود الزواج الالكترونية بطرقها المتعددة ومدى امكانية اثباتها، بالإضافة الى التطرق لحالة الطلاق الالكتروني واحكامه في المبحث الثالث المعنون بأحكام الطلاق الواقع عبر مواقع التواصل.

ختاماً انهينا البحث بمجموعة من النتائج التي توصلنا اليها اثناء الدراسة والعديد من التوصيات التي نأمل الاخذ بها.

الكلمات المفتاحية: الاثبات الالكتروني، الزواج الالكتروني، مسائل احوال شخصية، الطلاق الالكتروني.

Abstract

The presence of social networking sites everywhere and at all times, and the volume of personal information they contain, makes them a source and fertile material for many problems in personal status issues, and given the nature of these sites, they raise great challenges, some of which are related to the credibility of the evidence obtained Of these sites, on the other hand, there are marriages that take place through it and separations occur through it daily. The use of modern technology characterized by social networking sites from multiple applications such as Facebook, Telegram, Viber, Telex, fax, e-mail and others in personal matters and personal matters has generated many social and legal problems alike.. Which required us to delve into the midst of a scientific legal study that helps the judiciary to resolve the disputes before it or that will be presented by showing the appropriate ways to prove each of the personal status cases held through social networking sites, and in order to research this study in a scientific, accurate and detailed manner, we decided to divide it into three Investigations, we devoted the first topic to the concept of electronic proof. Also, this study sheds light in the second topic on the proof of marriage through communication sites, to know how electronic marriage contracts are concluded in its multiple ways and the extent to which it can be proven, in addition to addressing the case of electronic divorce and its provisions in the third topic entitled the provisions of divorce through communication sites. In conclusion, we ended the research with a set of results that we reached during the study and many recommendations that we hope to adopt.

Keywords: electronic proof, electronic marriage, personal status issues, electronic divorce.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث:

طور العلماء في هذا العصر وسائل الاتصال تطويرًا هائلاً، وقد مكن هذا التطور البشر من التخاطب فيما بينهم على الرغم من بعد الشقة وبعد الديار، كما مكنتهم من إرسال المعلومات والأخبار والحصول عليها بسرعة فائقة. وكان للأحوال الشخصية نصيب من وسائل الاتصالات الحديثة فأصبح من الممكن إبرام عقود الزواج وإيقاع الطلاق عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة وقد كان معروفًا في القديم إجراء العقود عن طريق الكتابة والمراسلة إلى الطرف الآخر، وعلى ذلك فإن إجراء العقود بالكتابة ليس جديدًا، وإنما الجديد هو السرعة المذهلة التي يتم فيها نقل ما في الكتاب أو صورته؛ فالذي كان ينقل في ساعة أو ساعات أو أسابيع أو شهور يتم نقله في ثوان كما نشاهده بالفاكس.

حينما تقدمت المجتمعات الإنسانية أضحت بحاجة ماسة إلى وسائل الاتصال فيما بينها سواء أكانت للارتباط السياسي، أو للجانب الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك بحث الإنسان عن أسرع وسيلة ممكنة فاكتشف المرايا العاكسة، والدخان، والحمام الزاجل وغير ذلك... وفي عصرنا الحديث تقدمت وسائل الاتصال بشكل كبير، فكانت الطفرة الكبرى باكتشاف اللاسلكي الذي كسر حاجز المسافة والزمن، ثم تطورت وسائل الاتصال باطراد الزمن، والاختراعات لتصل إلى أعلى مستوياتها من خلال استخدام الأقمار الصناعية، فكانت القفزة الكبيرة في عام ١٩٥٧م عندما تم إرسال القمر الصناعي إلى الفضاء الخارجي للدوران حول الأرض؛ لإرسال المعلومات المدنية والعسكرية، ثم أدت المنافسة في هذا المجال بين الدول إلى أن تواجد في الفضاء آلاف الأقمار الصناعية لتجوب الفضاء ليل نهار إنَّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أصبح أمراً شائعا، حيث تشير بعض الدراسات القانونية إلى أن ٩١ %من البالغين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بصورة منتظمة، ويحتل هذا النشاط المرتبة الأولى على شبكة المعلومات (الإنترنت)، وأصبح الناس يمضون وقتا أطول على مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من أي مواقع أخرى على الشبكة المعلوماتية. على سبيل المثال: تشير الدراسات إلى أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية زاد بنسبة ٣٥٦ %منذ عام ٢٠٠٦، وإن ٥٢ %من أو احدا على الأقل على مواقع التواصل الاجتماعي. وهناك أكثر من مليار شخص امريكي يملكون حساباً اعلى يستخدمون موقع فيسبوك كل شهر، ويملك ما نسبته ٣٢ %من مستخدمي شبكة الإنترنت.

ثانياً: مشكلة البحث

وتعود هذه الدعوة إلى الشكوك التي تحيط بمصداقية الوسائل التكنولوجية المستخدمة. ولكن هذه الشكوك ليست مبررة، ويؤدي ظهور مواقع التواصل الاجتماعي إلى تعديل في قواعد الثبات الجنائي. ولكن،

مواقع التواصل الاجتماعي والدليل الإلكتروني فاقم من بعض مشكلات الإثبات القائمة أصلا، ومن ضمن هذه المشكلات: أن سهولة بالأدلة تزايدت على نحو كبير، والتحقق من أصالة الدليل أصبح حاجة ملحة على الدوام بالنسبة للمحاكم. توصلت هذه الدراسة إلى أن العقبة الرئيسية في عدم وجود تناسق أو توافق في الأحكام القضائية، فيما يتعلق بموضوع أصالة الدليل ومصداقيته.

ثالثاً: خطة البحث:

سنقسم هذا البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، إذ يتضمن كل مبحث مطلبين، ثم نختم بحثنا بخاتمة تتضمن ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات، سيكون المبحث الاول مفهوم الاثبات، سنخصص المطلب الاول التعريف بالإثبات الالكتروني، واما المطلب الثاني وسائل الاثبات الالكتروني، وأما المبحث الثاني اثبات الزواج عن طريق مواقع التواصل الالكتروني، سنخص المطلب الاول طرق الزواج عبر الانترنت، وأما المطلب الثاني: وسائل اثبات الزواج عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وسنتناول في المبحث الثالث: احكام الطلاق الواقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، المطلب الاول صور الطلاق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأما المطلب الثاني: اثبات الطلاق الواقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول: مفهوم الاثبات

إن الإثبات من الموضوعات المهمة جدا، التي لا يستطيع أي قاضٍ مدني كان أم جنائي أم إداري الاستغناء عنه لأنه هو المفرق بين الحق والباطل، ولقد وضعت التشريعات أسساً ومبادئ، واضحة يقوم عليها الإثبات تختلف من تشريع لآخر، وهذا منعا للفرض وتكريسا لحماية حقوق الأفاد، إلا أن التطور العلمي قد أفرز وسائل مستحدثة هزت عرش النظرية العالمة للإثبات، حيث ظهرت وسائل وأساليب جديدة لم تكن معروفة، وبفضل التطور أيضا، ظهرت أدوات إثبات جديدة، حيث سنتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم الإثبات الإلكتروني في مطلب أول والمطلب الثاني نخصصه للبحث في وسائل الاثبات الالكتروني وعلى النحو الاتي:

المطلب الأول: التعريف بالإثبات الالكتروني

لقد امتد التقدم العلمي في مجال الإثبات المدني والتجاري وذلك أن الإثبات التقليدي لا يتلاءم مع افرازات التطور الحديث مما لا بجعله يحقق العدالة من جهة، أو تكون غير كافية لتحقيقها من جهة ثانية، فوجدت البشرية نفسها في العصر الحديث أمام نمط جديد من الإثبات هو الإثبات الإلكتروني ومن هنا سنبحث في هذا المطلب تعريف الاثبات الالكتروني وفي الفرع الثاني نخصصه للبحث عن خصائص الاثبات الالكتروني وعلى النحو الاتي.

الفرع الأول: تعريف الاثبات الالكتروني

قبل الحديث عن الإثبات الإلكتروني يجب أولا الحديث عن الإثبات بوجه عام، الإثبات بمعناه العام هو محاولة الوصول إلى الحقيقة المجردة، وذلك كالإثبات العلمي أو التاريخي، حيث ينشد الإنسان التحقق من واقعة غير معروفة أو متنازع عليها بأي وسيلة كانت[٢].

أما الإثبات في المجال القانوني فيقصد به الإثبات القضائي أي إقامة الدليل أمام القضاء على وجود حق أو صحة واقعة متنازع فيها بقصد الوصول إلى نتائج قانونية معينة، يتمثل الإثبات القانوني في تأكيد حق متنازع عليه أمام القضاء وذلك بإقامة الدليل على الواقعة مصدر هذا الحق، فهو إثبات يرمي إلى تحقيق غايات عملية هي الفصل في المنازعات وحماية الحقوق لأصحابها، يقوم به الخصوم أمام القضاء بطرق محددة رسمها القانون [٣]

بما أن الإثبات هو إقامة الدليل والحجة أمام القضاء، بالطرق التي حددتها الشريعة أو القانون، على حق تترتب على آثاره التشريعية والقانونية، وإسقاطا على ذلك فإن الإثبات الإلكتروني هو إقامة الدليل أو الحجة أمام القضاء باستخدام وسيلة الكترونية أو صيغة أو أكثر من صيغ البيانات الإلكترونية[٤].

اكتسبت وسائل الاثبات الإلكتروني مكانة هامة في مجال المعاملات التي تقوم على مبدأ حرية الإثبات، وبدأت التشريعات الدولية في الاعتراف بها، مساواتها بطرق الإثبات التقليدية وأصبح كل من المحرر والتوقيع يحظى بنفس حجية المحرر والتوقيع التقليدي.

حيث تزايد كم البيانات والمعلومات المدونة عبر الأوارق والمستندات والكتب وتضخم حجمها وتراكمها يثير مشكلة كبيرة في حفظها و تخزينها لفترة طويلة، حيث يصعب إيجاد المكان الكافي الملائم لدى المنشآت وهو ما يطلق عليه بالأرشيف الذي يحتاج لمساحات كبيرة يتعذر توفيرها، لذا جاء الحاسوب الآلي، فمما لا شك فيه أن الأسلوب الإلكتروني في الكتابة والمحر رات والتوقيع يصلح كوسيلة لإثبات جميع التصرفات القانونية، في كافة المعاملات المدنية والتجارية ولكن التساؤل يثور بالنسبة للحالات التي يتطلب القانون فيها الكتابة كشرط لانعقاده والتصرف يتعين اتباع النمط التقليدي في الكتابة والتوثيق.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه الإثبات الإلكتروني

لا يخفى وجود بعض الصعوبات والمخاطر التي تهدد سلامة وصحة المعلومات والبيانات الصادرة عن الوسائل التقنية الحديثة في الإثبات، سنتعرض إلى ما يتعلق بتحديات الأمن القانوني في الإثبات بالسندات:

٢- محمد حسين منصور، قانون الإثبات مبادئ الإثبات وطرقه، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٧.

٣- محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٢٦٧.

٤- بدر بن عبد الله الجعفري، الإثبات الإلكتروني في المنازعات التجارية جانفي، الرياض – السعودية، ٢٠١٤، ص٥.

أولا:– مبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلا لنفسه:

الأصل أن صاحب الشأن يجوز له إقامة الدليل المثبت لحقه، فيجب أن يكون هذا الدليل والذي يحتج به على خصمه صادرا منه فلا قيمة لما يقدمه الشخص من محررات ينسبها لنفسه ويحتج بها كدليل إثبات على خصمه و هو تطبيق للمبدأ القائل بأن الشخص لا يستطيع أن يصنع بنفسه لنفسه أسبابا لحق يكسبه.

غير أن هذا الأصل له استثناءات ومنها ما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون الاثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ اذ جاء فيها (أولا– لا تكون القيود الواردة في الدفاتر غير الالزامية والدفاتر والاوراق الخاصة حجة لصاحبها.

ثانيا: لا يجوز ان تكون القيود الواردة في الفقرة السابقة حجة على صاحبها الا في الحالتين الآتيتين:

أ– اذا ذكر فيها صراحة أنه استوفى دينا.

ب– اذا ذكر فيها صراحة أنه قصد بما دون فيها أن تقوم مقام السند لمن أثبتت حقا لمصلحته. ومن هذا النص يتبين ان في بعض الاحوال تكون الدفاتر كالدفاتر التجارية حجة على صاحبها وليست له وكذلك المادة ١٧ من قانون الإثبات المصري حول دفاتر التجار التي تعد حجة للتاجر لما ورده لعملائه غير أنها حجة ناقصة لابد من اتمامها، باليمين المتممة التي توجه إلى أي من الطرفين وتقتصر على ما يجوز إثباته بالبينة فقط[٥].

و إذا طبقنا هذا المبدأ المستمد أصلا من قواعد العدالة نجده يقف عقبة في الأخذ بالإثبات الإلكتروني، حيث نصطدم بالعديد من الصعوبات و التناقضات ذلك أن المستندات الإلكترونية يفترض صدورها عن الطرف الذي يملك الجهاز التي تم خزنها فيه، وبالتالي لا يمكن لهذا الطرف أن يحتج بها دون إقرار المدعي عليه بوجود هذه المستندات، وكذلك وجود الجهاز الذي تستخرج منه هذه المستندات في حوزة صاحبه وتحت سيطرته، مما يفتح المجال واسعا للتلاعب والتزوير فيها من قبل مالك الجهاز[٦].

ثالثا: مشكلات التعبير عن الإرادة و التحقق من هوية المتعاقدين في الحقل الإلكتروني:

إذا كان التعبير عن الإرادة في العقود التقليدية يتسم بالسهولة والبساطة، حيث أن تلاقي الإيجاب و القبول لا يثير الصعوبات القانونية.

إلا أن الأمر يصعب في المعاملات الإلكترونية و ما يرتبط بها من وسائل الإيجاب والقبول وتحديد زمان ومكان انعقاد العقد في إطار البيئة الإلكترونية لذلك لا بد من التأكد من وجود الا رادة لكي يكون العقد موجودا وصحيحا، وهي مسائل تظهر أهميتها عند المنازعات وهو ما سوف ينعكس على إثبات هذا النمط

٥– محمد حسين المنصور، المرجع السابق، ص ٢٦.

٦– يوسف زروق، حجية وسائل الإثبات الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلمسان، الجزائر، ص٨٣.

من التعاقد وفي المجال الإلكتروني يمكن القول أن التطور التقني والتكنولوجية الذي أفرزته ثورة الاتصالات والمعلومات قد جعل هذه المبادئ القانونية التقليدية تتلاشى حيث تساوى أطراف العقد تدريجيا ليحل محلها فيما بعد اللجوء لحماية الطرف الأقل خبرة فنيا أواقتصاديا أما بالنسبة لمسألة التحقق من هوية المتعاقدين في المعاملات الإلكترونية فهي جد هامة ودقيقة، حيث لا يمكن نفاذ أي عقد عند عدم تحقق ذلك، وإن كان هذا الأمر يتسم بالسهولة في المعاملات التقليدية فهو يختلف في المجال الإلكتروني الذي لا يقتصر مجاله في حدود الدولة الواحدة وتكريس الانفصال المكاني بين أطراف المعاملات[٧].

حيث لا يعرف المتعاقد شخصية من يقابله في الجهة الثانية للعقد ومركزه المالي، وأهليته لإبرام العقد، ويتمثل المعيار في التعرف على هوية الأطراف في اللجوء إلى الجانب التقني مثل الأرقام السرية والذي يحقق معرفة المتعاقدين.

ورغم هذه الانتقادات إلا أنه في اعتقادنا أن موقف الفقه والقضاء من الإثبات الإلكتروني في بداية ظهوره هو موقف رائد ويستحق التقدير خاصة في غياب الاعتراف التشريعي في بداية ظهوره، وهو ما فتح الطريق للاعتراف التشريعي بالدليل الكتابي الإلكتروني فيما بعد[٨].

المطلب الثاني: وسائل الاثبات الالكتروني

سنتناول في هذا المطلب كل من الكتابة الالكترونية في فرع أول والتوقيع الالكتروني في فرع ثاني وعلى النحو الاتي:

الفرع الاول: الكتابة الالكترونية

تعرف بانها ((اي علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مكتوبة على دعامة الكترونية))[٩] ومهما كان ومثال ذلك تلك المعلومات والبيانات التي تحويها الاقراص الصلب أو المارينا أو تلك التي يتم كتابتها بواسطة الكمبيوتر أو ارسالها أو نشرها على شبكة الانترنت.

اما على صعيد القوانين ان القانون الفرنسي كان من القوانين السباقة في وضع تعريفات واقعية وشاملة لحل مشكلة الاثبات الالكتروني في النص في المادة ١٣١٦ من التقنين المدني الفرنسي على ان الاثبات الخطي أو الاسم حروف للخصائص للارقام ولكل رقم مخصصة العلامة مفهومة واضحة [١٠].

٧- خالد ممدوح إبراهيم، أمن المستهلك الإلكتروني، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص٥.

٨- د.مصطفى موسى، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت، دار الكتب القانونية، مصر،٢٠١٠، ص٢٨٣

٩- د.خالد ممدوح إبراهيم،التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، ٣٠ شارع سويتر،الإسكندرية،٢٠٠٩، ص١٦٢.

١٠- متاح على الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٢٠.

وقد وضع المشرع المصري في قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ تعريف الكتابة الالكترونية حيث عرفها والمتامل لهذا التعريف يجد ان ضرب امثلة لكتابة الالكترونية في الحروف أو الارقام أو الرموز الاعتداد بهذه الكتابة هو ان تكون مدونة علي دعامة الكترونية [١١]، اما المشرع العراقي القانون رقم ٧٨ لسنه ٢٠١٢ فقد عرفه المستندات الالكترونية لانها هي المحررات والوثائق التي تنشئ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كليا أو جزئيا بوسائل الكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الكترونيا أو البريد الالكتروني أو البرق إلى الحجية المقررة لتلك المستندات وطرق اثباتها حيث نصت أولا تكون المستندات الالكترونية والكتاب الالكترونية العقود الالكترونية ذات حجية قانونية نفسها لمثيلاتها الورقية اذا توافرت فيها الشروط الاتية أ–ان تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في اي وقت.

ب–امكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي تم انشاؤه أو ارساله أو تسلمه بها وباي شكل يسهل به اثبات دقة المعلومات التي وردت فيه عند انشائه أو ارساله بما لا يقبل التعديل بالاضافة أو الحذف.

ج–ان تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من ينشدها أو يتسلمها وتاريخ وقت ارسالها وتسليمها.

من هنا يمكن القول ان الكتابة الالكترونية يتطلب فيها عدة شروط تتجسد في الاتي:

اولا:– ان تكون الكتابة مقروءة

يشترط في المحرر الالكتروني المعد للاثبات ان يكون مقروءا حيث يتم التدوين بحروف أو رموز معروفة أو مفهومة للشخص للذي يراد الاحتجاج عليه بهذا المحرر ويستوي في ذلك ان تكون الكتابة على دعامة ورقية أو الكترونية وعلى ذلك فان المحررات يتم تدوينها على وسائط الكترونية بلغة الالة والتي تكون مشفرة فلا يمكن للانسان قراءتها الا بواسطة الحاسوب ففي الطريقة الاخيرة تصبح بيانات مقروءة ومفهومة من قبل الانسان [١٢].

ثانيا: استمرارية الكتابة ودوامها

من الشروط الاخرى الواجب توفرها في الكتابة الالكترونية لكي تكون دليلا في الاثبات ان تكون مستمرة، وهذا الشرط يعني انه لكي يعتد بالكتابة الالكترونية ان تكون مثبتة على دعامة يمكن الرجوع اليها باستمرار وقت الحاجة ويتجسد ذلك في حفظها على ذاكرة الحاسوب أو الاقراص المرنة أو البريد الالكتروني شئ، والجدير بالذكر ان صفة الاستمرارية هي من الصعوبات التي تواجه الكتابة الالكترونية ذلك لانها انظمة حساسة تتعرض إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤدي إلى اعدم استمرارية تواجد الكتابة الالكترونية

١١– د.جمال محمود الكردي.تنازع القوانين بشان المسؤولية عن سوء استخدام الانترنت.دار النهضة العربية – القاهرة، الطبعة الاولى/٢٠٠٧، ص١٦٩.

١٢– د.أسامة احمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، مصر، دار نشأت للنشر والبرمجيات، ٢٠٠٨، ص١٢٨.

كمخاطر الفيروسات أو تعرضها للتلف بسبب سوء التخزين أو انقطاع التيار الكهربائي وغيرها من الامور الاخرى(١٣).

ثالثا:-عدم قابلية الكتابة للتعديل

يشترط في الكتابة الالكترونية لكي تكون دليلا يعتد به في الاثبات ان تكون خالية من اي عيب يؤثر في صحتها وبالتالي ينبغي ان تكون خالية من الكشط والمحو والتحشير و اذا كانت هناك علامات تدل على تعديل في بيانات المحرر، فان هذا يقلل من قيمة المحرر الالكتروني في الاثبات(١٤).

واذا انتقلنا إلى المحرر الالكتروني نجد ان الشرط الدوام أو عدم القابلية للتعديل يعتمد بصفة اساسية على الدعامة التي يثبت عليها المحرر الالكتروني، والجدير بالذكر ان التقنيات الحديثة وما توصل اليه العلم اصبح وبسهولة يكشف على اي تعديل أو تغيير يصيب الكتابة الالكترونية المثبتة على المحرر.

الفرع الثاني: التوقيع الالكتروني

التوقيع بالمعنى العام هو التوقيع المباشر على دعامات ورقية مادية وفقا لنصوص قانون الاثبات ومن ثم لا يستوعب اساليب التعامل الحديثةالتوقيع الالكتروني استجابة لمتطلبات التعامل الحديث والتوقيع الالكتروني عرفه الفقه بانه "اجراء معين يقوم به الشخص المراد توقيعه على المحرر مع احتفاظه بالرقم أو الشفرة بشكل امن وسري ويمنع من استعماله من قبل الغير ويعطي الثقة في ان صدوره يفيد انه بالفعل يصدر من صاحبه (١٥).

ويعرف التوقيع الالكتروني ايضا بانه اجراء معين يقوم الشخص المراد اخذ توقيعه على المحرر سواء كان هذا الاجراء على شكل رقم أو اشارة الكترونية معينة أو شفرة خاصة به.

وهناك تعريف فقهي اخر بأنه ملف رقمي صغير يصدر من احد الهيئات المتخصصة والمستقلة والمعترف بها من قبل الحكومة وفي هذا الملف يتم تخزين الاسم وبعض المعلومات الهامة كالرقم التسلسلي وتاريخ انتهاء الشهادة وغيرها.

ونرى ان هذا التعريف هو الاقرب من حيث الوضوح في كيفية تكوين التوقيع الالكتروني اذ انه ابرز طريقة انشاء التوقيعات تاركا للتشريعات القيام بتحديد الصور المختلفة لها.

١٣- د.خالد ممدوح، حماية المستهلك، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٣٨ وما بعدها.

١٤- مصطفى موسى، المصدر السابق، ص٩١ وما بعدها للمزيد من التفصيل راجع الموقع الالكتروني.
http://sadid.net/doat/ehsan/ ٢٦ htm. تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٢٠.

١٥- د. موفق حماد عبد، الحماية المدنية للمستهلك في عقود التجارة الالكترونيه،ط١، مكتبه السنهوري، بغداد،٢٠١١، ص١٧١.

اما تعريف التوقيع الالكتروني في القانون العراقي فقد عرف في المادة الاولى فقره ج التوقيع الالكتروني رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ بانه (مايوضع على محرر الكتروني ويتخذ شكل حروف أو ارقام أو رموز أو اشارات أو غيرها ويكون لها طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره).

ومن المعلوم لنا ان لكل شخص توقيع مختلف عن توقيعات الاخريين لذا يقدم لصاحب التوقيع مفتاحين الاول هو توقيعه الالكتروني وهو مستند مهم في ظل المعاملات الالكترونية اما المفتاح الثاني توقيعه العام الذي يستطيع جميع مستخدمي الشبكة من مشاهدته والتاكد من صحته، ان التوقيع يعد من السندات المهمة في الاثبات وتُعد السندات الموقعة بخط اليد تعبير عن اراده الشخص ورضاه بتوقيع العقد وقد عرف القانون النموذجي بشان التوقيعات الالكترونية (اليونسترال) لسنه٢٠٠١ التوقيع الالكتروني في المادة الاولى الفقرة بانه (بيانات في شكل الكتروني مدرجه في رسالة بيانات أو مضافه اليها أو مرتبطة بها منطقيا،ويجوز ان تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رساله البيانات)[١٦]، وقد وضع البعض شروط معينة بالنسبة للتوقيع فاشترطوا بالاولى ان يكون التوقيع صادراً من الشخص نفسه وثانيا ان يدل التوقيع على شخص الموقع وثالثا ان يكون التوقيع على المحرر ذاته، وقد ذهب المشرع العراقي في قانون المعاملات الالكترونية في المادة الرابعة من هذا القانون إلى انَّ التوقيع الالكتروني " علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات او اصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق "وقد ذهبت المادة الثانية عشر من القانون نفسه والتي تذهب إلى جهات التصديق المختصة تخصص رموز معينة يستطيع الموقع استخدامها بتعاملاته الالكترونية اي ان المشرع العراقي لم يلتزم بصيغة معينة بالتوقيع بل نوع من اشكال التوقيع الالكتروني ووضع شرطين وهو ان يكون صادرا من جهة مختصة وان يكون له صفة مميزة تميزه عن غيره من التواقيع وتؤيد نسبته إلى الموقع.

وبعد ان تطرقنا لموقف المشرع العراقي وبعض تشريعات الدول المقارنة نجد ان اغلب التشريعات اتجهت إلى اعطاء التوقيع الالكتروني حجية في الاثبات وساوت بين التوقيع التقليدي والكتروني [١٧]، إنَّ القانون العراقي لم يعالج هذا الامر في قانون الاحوال الشخصية النافذ ولا يمكن التعويل على القوانين الاخرى النافذة

١٦- د. هبه ثامر محمود عبد الله، عقود التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، منشورات زين الحقوقية، تاريخ النشر ٢٠١٠/١١/١، ٢٠١١، ص٥٨ وما بعده.

١٧- تمثل المادة (١٠٤) من قانون الاثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ ولا على قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ حيث اشار في المادة (٣ / ثانيا) منه أنه (لا تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي: أ- المعاملات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والمواد الشخصية).

إنما يصار إلى الرجوع على الفقه الاسلامي وهو بالطابع الفقه المعاصر لا القديم[١٨] على الرغم من اختلاف الشروط التي تتطلبها اغلب هذه التشريعات الا ان الهدف واحد وكذلك نلاحظ اصرار هذه التشريعات على تضمين المحرر الالكتروني للتوقيع واعطائه الاهمية اللازمة لما له من دور كبير في الاثبات واذا نظرنا إلى المشرع العراقي يتناوله من جانبين الجانب الاول وهو ما يسمى بالجانب الضيق هنا اقتصر باعطاء الحجية للتواقيع الخطية فقط دون غيرها اما بالنسبة للتواقيع الالكترونية كان ينظر لها للاستئناس فقط وكان هذا الجانب يؤخذ به قبل اصدار قانون التوقيع والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنه٢٠١٢ اما الجانب الاخر هو الجانب الموسع وهو الذي ذهب اليه قانون التوقيع والمعاملات الالكتروني العراقي لسنه٢٠١٢ في المادة الرابعة الفقرة أولا يعد التوقيع صحيحا وصادرا من الموقع اذا وجدت دلالة كافية على موافقة الموقع على ما ثبت في هذا المحرر الالكتروني اما الفقرة الثانية فقد اعطت للتوقيع الالكتروني حجية مشابهة لما عليه الحال في التوقيع الخطي بما يتعلق بالمعاملات الادارية والتجارية والمدنية على ان توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة(٢٦) أي ان المادة الخامسة قد وضعت شروطاً مهمة لاثبات حجيه التوقيع الالكتروني.

المبحث الثاني: اثبات الزواج عن طريق مواقع التواصل الالكتروني

إن انتشار وسائل الاتصال الحديثة، واعتماد الناس على هذه التقنية في حياتهم، وانتقال كثير من المعاملات إلى معاملات الكترونية، كل ذلك يستدعي من فقهاء الشريعة والقانونين والقضاة العناية بالوسائل الالكترونية فلا تكاد تجد منحى من مناحي الحياة إلا ودخلته التقنية، فتشبعت مسائلها، وتعددت إشكالاتها بالرغم من كل هذه الامتيازات التي قدمها الزواج الالكتروني، إلا أنه لم يرقَ إلى النضج و الأمان، ولهذا فهو في مرحلة التطور والرقي.

فكثير من الشابات والشباب اليوم وقعن ضحية نصب واحتيال جراء هذا الزواج الالكتروني، و لهذا فان هذا الأخير يحتاج إلى ضوابط خاصة تقيده وتوثقه وتثبته، كما أنه يحتاج أيضا إلى تأمين أكثر من قبل الجهات الوصية والرسمية لمتابعته والمحافظة عليه من الشبهات التي قد تفسد الغاية من هذا الزواج.

ولهذا ارتاينا تقسيم هذا المبحث على مطلبين خصصنا المطلب الاول للبحث في طرق انعقاد الزواج عبر وسائل التواصل الاجتماعي اما الثاني نخصصه للبحث في وسائل اثبات عقد الزواج عبر الانترنت على النحو الاتي:

١٨- ينظر الكاساني، البدائع (٣ / ١٠٩) الدسوقي، حاشيته (٢ / ٣٨٤) البهوتي، شرح منتهى الارادات (٣ / ٨٦) البهوتي، كشاف القناع (٥ / ٢٤٩) الشربيني، مغني المحتاج (٤ / ٣٦٣) حاشيتا قليوبي وعميرة (٣ / ٣٢٩)، قياساً على وقوع الطلاق بالرسالة، يقصد بالرسالة أن يبعث الزوج طلاق امراته الغائبة بواسطة شخص فذهب هذا الشخص (الرسول) إليها ويبلغها الرسالة بوجهها.

المطلب الأول: طرق الزواج عبر الانترنت

تتنوع طريقة إجراء عقد الزواج عبر وسائل الاتصال الحديثة بتنوع واختلاف الصورة التي يكتسب من خلالها هذا النوع الجديد من الزواج، ومنه سنتطرق إلى مختلف صوره فيما يلي:

الفرع الأول: عقد الزواج عن طريق الهاتف النقال

يعد الهاتف النقال من وسائل الاتصال السمعية، وتتوفر للعالم الآن شبكة اتصالات تلفونية عالمية وقد تطورت الهواتف فصارت تنقل الصوت والصورة أيضا، فيتم الاتصال حول العالم عن طريق كوابل أرضية أو بحرية أو محطات لاسلكية كبيرة تعتمد على أجهزة إرسال واستقبال، ومجموعات هوائية لكل منهما، أو باستخدام الأقمار الصناعية من مزاياه: ربط المشتركين مع بعضهم البعض على المستوى العالم، واختصار الوقت والجهد والمال نتيجة لسرعة الاتصال مما جعل العالم المترامي الأطراف قرية الكترونية [١٩].

الجدير بالذكر ان صورة عقد الزواج عن طريق الهاتف هي تعاقد بين حاضرين غائبين، وهذا ما لاحظه كثير من الفقهاء والقانونيين المعاصرين، حيث يُعد التعاقد عن طريق الهاتف وما إليه من الوسائل الحديثة للاتصال ليس تعاقدا بين حاضرين من كل وجه، ولا بين غائبين من كل وجه، فالمتعاقدان لا يجمعهما مكان واحد، وليس ثمة فاصل زمني بين القبول والعلم به، لذا ساد القول بأنه تعاقد بين حاضرين من حيث الزمان لعدم وجود الفاصل الزمني، وبين غائبين من حيث المكان نظرا للبعد بينهما.

ولذلك عبر عنه بعض القانونيين "بالحضور الحكمي"، تمييزا له عن الحضور الحقيقي الذي يتحد فيه الزمان والمكان،إلا أن الفترة الزمنية الفاصلة بينهما هي التي تعتبر مجلس العقد والتي تفصل بين صدور الإيجاب والقبول بين الطرفين بشرط إن يكون هذان الأخيران مشغولين بالعقد ولا يوجد ما يقطعه من إعراض صريح أو ضمني من أحدهما، ولا بد أن تكون المكالمة نفسها عن موضوع العقد إن وقت انعقاد العقد كعقد الزواج المباشر بين حاضرين لاتحاد الزمان بينهما، لأن وقت صدور القبول من القابل هو نفسه وقت علم الموجب به[٢٠].

19-http://law-zag.com/vb/showthread.php?6312-%C8%CD%CB-%DD%EC-%C7%E1%CA%E4%D9%ED%E3-%C7%E1%D6%D1%ED%C8%ED-%E6%C7%E1%CC%E3%D1%DF%ED-%E1%D5%DD%DE%C7%CA-%C7%E1%CA%CC%C7%D1%C9-%C7%E1%C7%E1%DF%CA%D1%E6%E4%ED%C9&langid=4

20-http://www.parliament.iq/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadkj&file=showdetails&sid=7905

الفرع الثاني : عقد الزواج عن طريق غرف المحادثة

"غرف المحادثةRoom Chat:"وهو عبارة عن نظام يمكن من خلاله التحدث مع الآخرين والتعرف عليهم باستخدام الرسائل القصيرة، حيث يكون كل من المستخدمين يجلس وراء جهازه ينتظر وصول الرسالة من الطرف الأخر لكي يقوم بالرد عليها، ولا مكان التحدث لابد من استخدام برنامج للتحدث"program Chat،"وهذا الخادم يوفر مئات الغرف للمحادثة في مواضيع مختلفة، ويمكن إجراء حوار خاص وذلك عن طريق إنشاء حجرة خاصة "Private Room "وفي هذه الحجرة يتم اجراء المراسلات الخاصة بين المتحدثين بحيث لا يمكن للغير أن يطلع عليها.

ومن التطبيقات الشائعة الماسنجر"Messenge:"وهي عبارة عن قناة يتم تحميلها عبر موقع خاص يطلق عليه اسم "Playstore" وذلك بعد فتح حساب خاص على الفايسبوك "facebook" سواء كان بالاسم الشخصي لمستخدمه أو كان باسم مستعار، ويقوم بإضافة أشخاص آخرين بغية التعرف والدردشة وذلك باستخدام برنامج التحدث ماسينجر(٢١)، فهو يوفر مئات الغرف للمحادثة وتتم فيه المراسلات الخاصة بين المتحدثين سواء كانت بالكتابة أو بالاتصال السمعي فقط أو بالاتصال السمعي المرئي،أما بالنسبة لإجراء العقد عبر غرفة المحادثة فانه يتطلب حضور الطرفين والولي والشاهدين في الوقت نفسه، حيث تتم إجراء المراسلات بشأن العقد عبر غرفة المحادثة في أثناء حضورهم، ولا يمكن تأخير حضور الشاهدين وذلك لأن طبيعة المراسلة عبر هذه الغرفة تكون مباشرة ولا يمكن الاحتفاظ بالرسائل لإمكان الاطلاع عليها مرة أخرى وقراءتها عليهم كما أنه من ناحية أخرى فان إجراء العقد من خلالها يحتاج إلى التثبت من هوية كل من العاقدين، وذلك لطبيعة الدخول إلى غرفة المحادثة حيث إن المتحدث من خلالها يدخل باسم مستعار "غير اسمه الحقيقي" وذلك لأنها عبارة عن غرف للدردشة والحوار مع الآخرين من أجل التعرف عليهم، إلا أنه في الوقت نفسه يمكن عمل غرف محادثة خاصة يتمكن من خلالها كلا الطرفين من إجراء مراسلات فيما بينهما ولا يمكن لغيرهم الاطلاع عليها، ويكون كل منهما على معرفة وعلم بموعد المقابلة عبر غرفة المحادثة، لكي يتمكن الشهود من الاطلاع على مراسلات الإيجاب والقبول التي تتم بين الطرفين.

المطلب الثاني: وسائل اثبات الزواج عبر مواقع التواصل الاجتماعي

عقد الزواج كسائر العقود فإجراؤه جائز من حيث المبدأ لكنه يتميز بشرط خاص يخالف به سائر العقود، والذي بدوره يُعد وسيلة من وسائل إثبات الزواج الالكتروني، وهو اشتراط الشهود، وبالتالي حتى نجيز انعقاد عقد الزواج بوسائل الاتصال الحديثة، فلا بد من مراعاته وهذا ما سنتطرق إليه بداية.

٢١- بالحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق أخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة ٢٠١٢، ص ٧٢،٧.

الفرع الأول: الإشهاد في عقد الزواج عبر الوسائل الالكترونية

وجوب الإشهاد متفق عليه في المذاهب الأربعة غير أن الشافعية يجعلونه ركنا من أركان عقد الزواج، أما غيرهم فإنهم يجعلونه شرطا لصحة العقد، والمالكية يوجبونه عند الدخول، أما تقديمه في العقد فهو مندوب عندهم[٢٢].

ونقل عن مالك أنه يوجب الإعلان بالنكاح، إلا أن ما صرح به أن الواجب الإشهاد، وأنه واجب عند الدخول.

واستدل المشترطون للإشهاد بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "لا نكاح إلا ببينة"،"لا نكاح إلا بشهود" وبحديث: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل".

وان الحاجة الماسة لدفع تهمة الزنا عنهما، ولا تندفع إلا بشهود، لأنها لا تندفع إلا بظهور النكاح[٢٣].

لابد لصحة عقد الزواج من وجود الشاهدين مع الزوجين في مجلس العقد، وذلك للتأكد من شخصية الزوجين وسماع كل من الإيجاب والقبول بصورة مباشرة، ولذلك فالإشهاد اشترط في الشاهدين السماع والفهم ليتحقق الإشهاد والإخبار والذيوع بهذه الصورة ممكن في عقد الزواج عن طريق الهاتف، حيث يمكن لكلا الطرفين الاستماع والمشاهدة وذلك عبر أجهزة متطورة كالهاتف وغرف المحادثة المباشرة، وغيره من الوسائل الحديثة و التي حيث يمكن أن يشترك فيها أكثر من شخصين،بل انه يمكن أن تجري هذه الرؤية عن بعد مجرد الحضور في المجلس الواحد الذي اشترطه الفقهاء، أي أن يشهد الشاهدان وهما في مكان ثالث غير مكاني كل من.. وهنا يكون العقد صحيحا[٢٤].

١– حجية إثبات إشهاد التعاقد عن طريق الهاتف

التعاقد بالهاتف وما يماثله تعاقد شفوي، لذلك وفي بداية ظهور الوسائل المسموعة كانت تطرح إشكالية صعوبة الإثبات عند النزاع بين المتعاقدين بهذه الوسيلة، فلم تكن هناك وسائل للإثبات غير الإقرار، أو شهادة حضور سامعين لكل طرف من مكانه، فيكون هناك شهود على الإيجاب وحده، أو على القبول وحده، فشهادة الجميع قد تثبت وجود التعاقد، غير أن الصعوبة متحققة في هذه الحالة، لأن الشهود لا

٢٢– محمد عقلة الابراهيم، حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة (الهاتف–البرقية–التلكس) في ضوء الشريعة والقانون، دار الضياء للنشر والتوزيع مركز العبدلي التجاري، ط١،الأردن، عمان، سنة ١٩٨٧، ص١١٨

٢٣– مصطفى مهدي محمد عبد اللطيف، أثر المستجدات التقنية والمجتمعية في الأحكام الشرعية لبعض مسائل الأحوال الشخصية (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة علمية مقدمة لنيل الماجستير في الفقه، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، الدراسات العليا،قسم الفقه العام، سنة ٢٠١٧،ص ١٥١،١٥٠.

٢٤– خلاف جلول،وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على العلاقات الأسرية– دراسة ميدانية على أسر أساتذة ثانوية شلغوم العيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، سنة ٢٠٠٧،ص٦٧،٦٨

يسمعون كلام الإيجاب فقط أو القبول فقط وبالتالي لا تتحقق الشهادة، كما لا يمكن اصطناع دليل إثبات ملموس بما جاء في المكالمة.

لكن مع التطور التكنولوجي صار بإمكان معرفة ما يدور من حديث خلال المحادثة الهاتفية، وهذا بتشغيل مكبر الصوت، وبالتالي يمكن المشاركة في الحوار من المحيطين بالجهاز إضافة إلى المتعاقدين، والشهود، كما يمكن تسجيل المكالمة على أشرطة تحفظ الصوت وتعيد سماعه، اضف إلى ذلك أصبح بمقدور الأجهزة الحديثة كشف رقم المتصل واسمه، وإمكانية استعمال خط أخر في وقت التحدث نفسه ، كل هذه الإمكانيات يسرت وسيلة الإثبات لهذه الطرق في التعاقد أو على الأقل وفرت القرائن الدالة على ذلك.

٢- حجية إثبات إشهاد التعاقد بالفاكس وغرف المحادثة

غير أنه في عقد الزواج عن طريق المكتوبات من الفاكس والبرقية والبريد الالكتروني مواقع الويب فلا بد من وصول كل من الإيجاب والقبول للشاهدين، وهذا ممكن أيضا عن طريق إرسال المكتوب إلى الشاهدين كذلك، حيث يمكن إعادة الإرسال إليهما إذا كانت الوسيلة لا تدعم الإرسال إلى أكثر من مستقبل في الوقت نفسه [٢٥].

أما في البريد الالكتروني فالأمر أيسر، حيث يمكن الإرسال إلى أكثر من بريد الكتروني وكذلك في المنتديات التي تظم العديد من الأعضاء. فان كان الإيجاب صادرا عن طريق الراديو أو التلفزيون ثم يتلوه القبول بالهاتف ونحوه، فان الإشهاد متحقق هنا بوجود الشهود مع القابل وسماعهم للإيجاب والقبول الفاكس كما ذكرنا سابقا هو جهاز استنساخ بالهاتف، يمكنه نقل الرسائل والمستندات المخطوطة باليد، أو المطبوعة بالحاسوب، بالكامل محتوياتها كأصلها، وتسليمها عن طريق شبكة الهاتف، أو عن طريق الأقمار الصناعية، لتصل إلى جهاز فاكس المرسل إليه فيستخرج نسخة طبق الأصل من الرسالة.

ومن الخصائص التي تميز الفاكس أيضا بعدّه وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة، أنه يقوم بعمل نسخة طبق الأصل للمحرر الأصلي، كما أن عملية إرسال المستندات به موثوقة الوصول إلى المرسل إليه،وهذا لعدم عمل الجهاز الأول حتى يشتغل الجهاز الثاني[٢٦].

الفرع الثاني: المحرر الالكتروني وحجيته في الزواج الالكتروني

أدى التطور الالكتروني السريع الذي نعيش اليوم والذي يصطلح عليه ثورة، المعلومات والبيانات إلى ظهور أساليب جديدة لم تكن معروفة منذ سنوات قليلة وهذه الوسائل في تطور دائم ومستمر، ففتحت

٢٥- عبد العزيز شاكر الكبيسي،حكم عقد الزواج بواسطة التقنيات المعاصرة- وسائل الاتصال المسموعة والمرئية نموذجا- الآمرات العربية المتحدة، سنة ٢٠١٥،ص ٣٦.

٢٦- صفاء محمود محمد العياصرة، المستجدات العلمية وأثرها على الفتوى في الأحوال الشخصية، دار عماد الدين للنشر، عمان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٩، ص ١٣٩.

أفاقا واسعةً أمام الجميع، وفي الوقت ذاته أفرزت إشكالات قانونية تمثلت في مدى استيعاب النصوص القانونية النافذة لهذه الوسائل وهذه التقنية، وفي الاتصال والتعاقد والكتابة والتوقيع الالكتروني،ومدى إمكانية إيجاد حلول للمنازعات القانونية الناجمة من التعامل بها[٢٧].

والجدير بالذكر ان المشرع العراقي لم يتناول في قانون التوقيع الالكتروني مصطلح المحرر الالكتروني وانما تناول "المستندات الالكترونية" اما المشرع العراقي في القانون و عرف المستندات الالكترونية بأنها هي: المحررات والوثائق التي تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بوسائل الكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الكترونياً أو البريد الالكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي ويحمل توقيعا الكترونيا، كما أشارت المادة ١٣ من القانون المذكور إلى حجية تلك المستندات وطرق إثباتها.

حيث نصت أولا: تكون للمستندات الالكترونية والكتابة الالكترونية والعقود الالكترونية ذات الحجية القانونية لمثيلتها الورقية اذا توافرت فيها الشروط الآتية:

أ- ان تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في أي وقت.

ب- امكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي تم انشاؤها أو إرسالها أو تسلمها بهاو باي شكل يسهل به اثبات دقة المعلومات التي ورد فيها عند انشائها أو ارسالها أو تسلمها بما لايقبل التعديل بالاضافة أو الحذف.

ج- ان تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من ينشأؤها أو يتسلمها وتاريخ ووقت ارسالها وتسلمها.

ثالثا: يجوز للموقع أو المرسل اليه اثبات صحة المستند الالكتروني بجميع طرق الاثبات الاخرى لاشك ان السند الكتابي قبل ظهور الثورة الرقمية كان يُعد الاقوى بين أدلة الإثبات. حيث كانت كافة القوانين تعامل المحرر الكتابي على أنه أقوى أدلة الإثبات التي تقدم للقاضي في إثبات الحق محل الدعوى. إلا أن هذا الامر لم يعد موجدا في ظل ظهور التكنولوجيا الحديثة و ثورة المعلومات و الاتصالات، التي نتج عنها دليل اثبات جديد هو العقد الالكتروني والتوقيع الالكتروني.

المبحث الثالث: احكام الطلاق الواقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الطلاق لغة: مشتق من الإطلاق[٢٨]، وهو الترك والإرسال، ومنه أطلقت المحبوس، أي أزلته من يدي، وطلقت المرأة بفتح اللام أو ضمها، إذا تركها زوجها، وطلقت البلاد، أي تركتها والطلاق اصطلاحا: رفع القيد الثابت بعقد النكاح بلفظ أو فعل من الزوج لفض ما عقده على زوجته، سواء قبل الدخول بها أو بعده، من غير فسخ أو ما في حكمه.

٢٧- حمد مصطفى شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية، دار النهضة، ط١، بيروت، سنة ١٩٨١،ص٤٢٣

٢٨- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون سنة طبع، ص١١٥.

و عرف قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل في الفقرة اولاً من المادة الرابعة والثلاثين، الطلاق بأنه:(رفع قيد الزواج بايقاع من الزوج أو من الزوجة ان وكلت به أو فوضت أو من القاضي. ولا يقع الطلاق الا بالصيغة المخصوصة له شرعا).

وهذا التعريف مستقى من التعاريف الفقهية المشار اليها سابقا حيث ان النصوص الواردة في قانون الاحوال الشخصية مستمدة مما هو متفق عليه من احكام الشريعة وما استقر عليه القضاء الشرعي في العراق الذي كان يستند في اصدار احكامه إلى النصوص المدونة في الكتب الفقهية والى الفتاوى في المسائل المختلف عليها وان التعريف القانوني المذكور قد اعطى الزوج حق التطليق[٢٩] ان كان اهلا لايقاعه وليس للزوجة هذا الحق الا بأشتراطها ان يكون لها حق تطليق نفسها في عقد الزواج، ويصح ان يكون بتفويض لاحق من الزوج، وتوكيل الزوجة او تفويضها بالتطليق من الزوج لايسلبه هذا الحق، والتفويض يعطي للزوجة الصلاحية في تطليق نفسها اكثر مما يعطيها التوكيل، لان المفوَضَ يعمل بمشيئته لا بمشيئة من فوضه، ثم ان التفويض لايتوقف على قبول المفوَضَ، كما ان المفِوض لا يملك الرجوع عن التفويض، وهذا كله بخلاف التوكيل [٣٠].

اما أركان الطلاق، فهي الصيغة وما تستلزم من شروط، والمحل المتمثل بالزوجية، ومطلق، وقصد للطلاق.

والطلاق الإلكتروني: هو حل رابطة الزواج بلفظ مقصود من الزوج صراحة، أو كناية، أو بالفعل الصريح، أو الكنائي عبر وسائل الاتصال الحديثة، كالاتصالات الخلوية، والرسائل النصية (SMS)، أو برامج المحادثة الفورية، أو البريد الالكتروني[٣١].

وعلى هذا يشمل الطلاق الالكتروني جميع صور الطلاق التي ترسل، أو تسلم، أو تخزن بوسائل الكترونية، أو بوسائل مشابهة بما في ذلك تبادل البيانات الإلكترونية، أو البريد الإلكتروني، أو البرق، أو التلكس، أو النسخ الرقمي.

ويتميز الطلاق الإلكتروني عن الطلاق العادي في الدور الذي يؤديه الوسيط الإلكتروني المستخدم في إيقاع الطلاق، وما ينجم عن ذلك من خصوصية في طريقة وقوعه؛ لأنه يتم عن بعد مكاني بين الزوجين، وإن كان في بعض صوره يتم باتصال مباشر[٣٢].

٢٩- محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والالكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة ٢٠٠٦، ص٢٧٥

٣٠- بوحادة سمية، الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة، مقال منشور في مجلة الحقيقة، العدد٣٨، سنة ٢٠١٦،ص ١٩٠

٣١- المصدر نفسه، ص١٩٤.

٣٢- محمد عقلة الابراهيم، حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة (الهاتف-البرقية-التلكس) في ضوء الشريعة والقانون، دار الضياء للنشر والتوزيع مركز العبدلي التجاري، ط١،الأردن، عمان، سنة ١٩٨٧،ص١١٨

والوسيط الإلكتروني لا يخرج عن كونه برنامج حاسوب، أو أي وسيلة الكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ إجراء، أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء رسالة معلومات، أو إرسالها، أو تسلمها دون تدخل شخصي.

والطلاق الإلكتروني، طلاق مكروه لا حاجة له؛ لما فيه من التسرع، والضرر الواقع، أو المتوقع بالزوجة، والزوج معا، والتجاحد أو النكران؛ ولئلا يموت أحدهما فيدعي الباقي ثبوت الزوجية ليرث؛ وقد تطول عدة الزوجة بسببه، كما يصعب عليها إثباته لما فيه من الجحود والنكران، ويؤدي إلى عدم استقرار الزوجية، ومدعاة للهو والعبث، وذريعة للافساد والتلاعب بأمن المجتمع واستقراره، والله سبحانه وتعالى أحاط الأسرة بالحماية، وجعل عقد الزواج ميثاقاً غليظاً؛ قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقاً غَلِيظاً﴾[٣٣].

جاء في شرح منتهى الإرادات: "ويكره الطلاق بلا حاجة؛ لإزالته النكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها."

اما الطلاق الالكتروني هو حل لرابطة الزواج بلفظ مقصود من الزوج صراحة أو كتابة أو بفعل التصريح أو الكتابة عبر وسائل الاتصال الحديثة كالرسائل النصية القصيرة SMS أو البريد الالكتروني، وعلى هذا يشمل الطلاق الالكتروني جميع صور الطلاق التي ترسل أو تسلم أو تخزن بوسائل الكترونية أو بوسائل مشابهة بما في ذلك تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الالكتروني أو البرقيات أو التلكس. ويتميز الطلاق الالكتروني عن الطلاق العادي في الدور الذي يؤديه الوسيط الالكتروني المستخدم في إيقاع الطلاق، وما ينجم عن ذلك من خصوصية في طريقة وقوعه لأنه يتم عن بعد مكاني بين الزوجين و بإيصال مباشر إن كان في بعض صوره يتم والوسيط الالكتروني لا يخرج عن كونه برنامج حاسوب أو أي وسيلة الكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء رسالة معلومات أو إرسالها أو تسليمها دون تدخل شخص[٣٤].

المطلب الاول: صور الطلاق عبر مواقع التواصل الاجتماعي

يقع الطلاق الإلكتروني بالمشافهة أو بالكتابة أو بما يدل عليه بواسطة إحدى وسائل الاتصال الحديثة،لذا فإن له صورا عديدة حسب الآلة المستخدمة في إيقاعه ولكل آلة طريقة للإستعمالّ وقد تصدى بعض الفقهاء في عصرنا الحالي للإفتاء بشأنها.

٣٣- سورة النساء، الاية ٢١.

٣٤- محمد عقلة الابراهيم، المرجع السابق، ص ١٠٧

الفرع الاول: الطلاق عبر الهاتف المحمول

الهاتف المحمول ويسمى كذلك الهاتف النقال أو الهاتف الخلوي أو الهاتف الجوال: هو احد اشكال ادوات الاتصال الذي يعتمد على الاتصال اللاسلكي عن طريق شبكة من ابراج البث الموزعة ضمن مساحة معينة، يعود تأريخه إلى عام ١٩٤٧ بالتجارب التي أجرتها شركة لوست تكنولوجيز في معملها بنيو جرسي، وأول مكالمة حدثت بتأريخ ١٩٧٣/٤/٣ بواسطة الامريكي مارتن كوير الباحث في شركة موتورولا للاتصالات في شيكاغو، ويعتمد في استخدامه على دائرة استقبال وارسال عن طريق اشارات ذبذبة عبر محطات ارسال أرضية ومنها فضائية مثل اشارات المذياع، ويحتوي بطاقة (السيم) وهي بطاقة صغيرة بها وحدة تخزين صغيرة جداً ودقيقة و وحدة معالجة تخزن بها بيانات المستخدم الذي يقوم بأستخدامه للاتصال بالاخرين، ويمكن كتابة الرسائل القصيرة لاي مكان في العالم، ويحتوي على خدمات اخرى هي التسلية بالالعاب والتسجيل للاصوات والاستماع إلى المذياع، وكذلك التقاط الصور[٣٥].

ويستخدم حاليا من الملايين من الناس في انحاء العالم وأصبح الجهاز الذي لاغنى عنه، وقد يمتلكه كل فرد مستقبلا، وبامكان مستخدم الهاتف المحمول ان يدرج فيه بيانات كاملة عن الاشخاص الذين يتعامل معهم، ويمكن من خلاله الاتصال بشبكة الانترنيت وارسال رسائل البريد الالكتروني[٣٦].

عليه فقد اتيح للزوج وسيلة سهلة ومختصرة لايقاع طلاقه دون الاضطرار إلى مواجهة الزوجة، وقد صدرت فتوى من لجنة الافتاء / دائرة الافتاء العام الاردنية بعدد ٩٦١ في ٢٠١٠/١١/٢٨، ملخصها: ان الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة اما أن يكون باللفظ وإما أن يكون بالكتابة، فاذا كان باللفظ كأن يتصل الزوج بزوجته فيقول لها: انت طالق، فهذا الطلاق يقع بأتفاق الفقهاء وهو بمثابة الخطاب مواجهة.

اما الطلاق بالرسائل القصيرة عبر الهاتف الخلوي أو البريد الالكتروني فتأخذ حكم الطلاق بالكتابة الذي بحثه الفقهاء المتقدمون، وهو يقع عند جمهور الفقهاء ولو مع القدرة على اللفظ بشرط ان تكون الكتابة مستبينة ومرسومة وان لايكون الزوج مدهوشا أو مكرها حال كتابة الرسالة وجوابا على سؤال احدى الزوجات أن زوجها أرسل لها رسالة هاتفية بعد ان طلبت منه الطلاق برسالة، فكتب لها: اذا هذه رغبتك اعتبري نفسك طالق، وفي اليوم التالي رجع إلى البيت وقال: لم أقصد الطلاق، وبعدها بيومين كتب رسالة قال فيها: يا فلانة بنت فلان (لم تذكر اسمها) انت طالق بالثلاث، اجاب الدكتور حسن شموط: (الطلاق لا يحتاج إلى ارادة مشتركة من الزوجين فيكفي ان يصدر من الزوج بأرادته، لذا اذا صدر الطلاق صريحاً من

٣٥- مصطفى مهدي محمد عبد اللطيف، أثر المستجدات التقنية والمجتمعية في الأحكام الشرعية لبعض مسائل الأحوال الشخصية (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة علمية مقدمة لنيل الماجستير في الفقه، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، الدراسات العليا،قسم الفقه العام، سنة ٢٠١٧،ص ١٥١،١٥٠.

٣٦- بدران أبو العينين، الزواج والطلاق في الإسلام، الإسكندرية، الناشر مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، ١٩٦٥، ص٦٥.

الزوج، وقع و صحَ حتى لو لم يسجل في المحكمة، فالتسجيل في المحاكم لحفظ الحقوق وليس لصحة الطلاق، اما استخدام الكتابة في الطلاق سواء عبر الرسائل البريدية أو الرسائل الخلوية، فيشترط لصحة وقوع الطلاق التأكد من انه صدر فعلا من الزوج لانه ربما يستخدم شخص ما جهازه الخلوي فيرسل رسالة بأسمه، فان تأكدنا ان الزوج هو الذي ارسل الرسالة فان الطلاق يقع والله اعلم) [٣٧].

ويلاحظ ان هذه الفتوى تستند إلى ما تقرر شرعاً ان الطلاق في الاصل بيد الزوج ويقع الطلاق بالاجماع ان كان صريحاً ويجوز الطلاق بالكتابة كما ذهب إلى ذلك الجمهور وفق ما ذكر سابقاً، الا انه يجب التحقق من ان الزوج هو الذي ارسل الرسالة.

ويرى جمهور الفقه ان الطلاق بواسطة رسالة عبر الهاتف له حكم كناية الطلاق، والكناية ان نوى بها الزوج الطلاق وقع، و الا فلا يقع، جاء في المغني لابن قدامة: اذا كتب الطلاق، فان نواه طلقت زوجته، وبهذا قال الشعبي والنخعي والزهري والحكم وابو حنيفة ومالك، وهو المنصوص عن الشافعي، وبناء على ذلك، فان كان الامر على ما ذكرته عن زوجك من كونه لم ينو طلاقا بالرسالة التي ارسلها فلا يلزمه طلاق، وبالتالي، فانت باقية في عصمته كما كنت، والزوجة المعقود عليها شرعاً يقع عليها الطلاق مثل المدخول بها ويتضح ان هذه الفتوى تستند إلى قول جمهور الفقهاء ان كتابة الطلاق ان لم تكن مرسومةِ اي موجهة إلى الزوجة تحتاج إلى النية لوقوعه فالفتاوى المذكورة آنفاً لاتمنع من ايقاع الطلاق برسائل الهاتف المحمول استناداً إلى رأي جمهور المذاهب الفقهية الاسلامية التي اجازت ايقاع الطلاق بالرسالة، الا ان الاعتراض يقع من جهة أثبات وقوع الطلاق من الزوج المنسوبة له الكتابة، فيرى بعض الفقهاء عدم قبول الطلاق لعدم امكان اثبات ايقاع الطلاق والنية.

وفق المذهب الذي يقلده الزوج، ويخالف الرأي المتقدم فتوى وفق المذهب الجعفري عن رجلٍ طلق زوجته بكتابته للطلاق على شكل رسالة شرح فيها ارادته بتطليق زوجته، حيث ورد فيها (اذا اخبرها الرجل بوقوع الطلاق فهو حجة لها، ويجوز لها الزواج بعد العدة، واما اذا اراد الرجل انشاء الطلاق بمجرد الكتابة فلا يحصل بها، والعزم والارادة لايكفيان في تحققه بل لابد من الانشاء، وبحضور رجلين عادلين، وكون المرأة في طهر لم يواقعها فيه وقد وجدت رأياً مغايراً في الفقه الجعفري ذاته، لشخص كتب لزوجته رسالة قد طلقتك دون ان يذكر تأريخاً لهذا الطلاق ومن دون ان يشهد على نفسه في اجراء الطلاق ولا يُعلمَ هل هو طلقها أو غيره وقد مضى على كتابة الرسالة أشهر، وقد جاء في الفتوى (يكفي ذلك للحكم بطلاقها اذا وثقت بان الرسالة منه ويبدو ان سبب الاختلاف بين الفتويين هو ان الثانية تستوجب التحقق منها ومعرفة الظروف التي كتبت الرسالة فيها واثباتها، ولذلك تضمنت الفتوى وجوب التوثق من الرسالة مما يعني وقوع

٣٧- مصطفى مهدي محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٥٠.

الطلاق في هذه الحالة ايضاً وان كان الفقه الجعفري يوجب اللفظ لوقوع الطلاق من القادر على الكلام، حيث يجوز الطلاق بالكتابة من الغائب البعيد بحضور شاهدين عدلين وفق ما روي عن الامام ابي جعفر عليه السلام.

اولا: الطلاق الصريح

وهو أن يطلق الزوج زوجته مشافهة بالصورة والصوت ويكون بلفظ لايحتمل غير معنى الطلاق إنشاء أو إقرار أو نداء أو خبر أو يكون صريحا في اللغة أو في العرف وفي الشرع، كقول الزوج لزوجة أنت طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق اذا تحققت به الشروط الأتية: أن يكون المطلق زوجا لمن طلقها، قال رسول الله – ﷺ–:"لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك" [٣٨]

قصد الطلاق، بأن يكون المطلق قاصدا الحروف الطلاق بمعني الطلاق ولا يكفي القصد الحروف الطلاق من غير قصد معناه، ولا قيمة للطلاق من دون نيته أن النية أصل يعتمد به الفقه الإسلامي. عملا يقول النبي ﷺ: "انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى" وبناء على ذلك اتفق الفقهاء على أن الصبي والمجنون غير مكلف بالأحكام الشرعية لكون ما صدر منهما لم يكن صادرا عن إدراك وقصد أما المجنون فظاهرا اذ لا قصد صحيح له أصلا.وأما الصبي فلأن قصده كلا قصد لنقصان إدراكه ومما يدل على عدم الوقوع قوله صلى الله عليه وسلم: "كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله".

ثانيا: الطلاق الكنائي

وهو كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره، ولم يتعارفه الناس في إدارة الطلاق.مثل قول الرجل لزوجته ألحقي بأهلك،إذهبي،أخرجي انتِ بائن..... نما ونحوها من الألفاظ التى لم توضع للطلاق، ويفهم الطلاق منها بالقرينة أو دلالة الحال وهي حالة مذكرة الطلاق، أو الغضب وفصل الحنفية في وقوع الطلاق قضاء بألفاظ الكتابات. فقالوا: في حالة الرضا المجرد عن مذاكرة الطلاق وطلبه لا يحكم بوقوع الطلاق بأي لفظ كنائى إلا بالنية وفي حالة الرضا ومذكرة الطلاق وطلبه يقع الطلاق من غير توقف على نية في لفظ (إعتدي) وألفاظ (بائن _بتة _خلية _برية)وأما ألفاظ (إذهبي، أخرجي، قومي، أغربي.....) فتحتاج إلى نية. وأما في حالة الغضب فيقع الطلاق بلفظ (إعتدي) من غير نية،وأما الألفاظ الأخرى فتحتاج إلى نية، اما المالكية والشافعية:

فيرون أن الكناية لايقع بها الطلاق إلا بنية [٣٩]. ولا عبرة بدلالة الحال فلا يلزمه الطلاق إلا ان نواه فإن قال:إنه لم ينوِ الطلاق قبل وقوعه في ذلك بيمينه فإن حلف أنه ما أراد باللفظ الطلاق، لم يقع وان

٣٨– محمد اسماعيل ومحمد زبير، المدخل للطلاق في الشريعة الاسلامية عدد ١، المجلد ٣، ٢٠٠٥، ص٧٩.

٣٩– ينظر: عند الجمهور بينما لا يقع اصلا عند الامامية، ينظر العاملي الحر محمد بن حسن بن علي، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ط ٢، مطبعة مهر، قم، ١٤٢٩، ٢٠٠٨، (٣٧/٢٢).

امتنع عن اليمين حكم عليه بالطلاق.__واشترط الشافعي في نية الكناية إقترانها بكل لفظ.فلو قارنت أوله وغابت عنه قبل أخره لم يقع طلاق، وقسم المالكية والحنابلة، الكناية على نوعين:

اولا:كناية ظاهرة:

وهي ما شأنها أن تستعمل في الطلاق وحل العصمة مثل قوله،أنت بته وحبلك علي غاربك ويقع بهما ثلاث طلقات، دخل بها أم لا ولها حكم صريح.

ثانيا:كناية خفية: وهي ما شأنها أن تستعمل في عبر الطلاق وحل العصمة مثل (إعتدى) ويقع بها طلقة واحدة إلا إذا نوى أكثر من ذلك في المدخول بها بل لايقع بها طلاق إلا إذا نواه.و من الكناية الظاهرة [٤٠] التى يقع بها ثلاث طلقات في المدخول بها إن لم ينو أقل: ألفاظ بائنة وميتة،خلية وبرية، ووهبتك لأهلك،وأنت حرام وخليت سبيلك، ووجهي من وجهك حرام أو على التى يقع بها ثلاث طلقات في المدخول بها إن لم ينو أقل: ألفاظ بائنة وميتة،خلية وبرية.

الفرع الثاني: الطلاق بالبريد الالكتروني

البريد الالكتروني والمحادثة الكتابية هما وسيلتان لارسال واستقبال النصوص المكتوبة الكترونياً وتقدمها شبكة الانترنيت، وهذه الشبكة هي عبارة عن مجموعة كبيرة من شبكات الحاسوب المرتبطة ببعضها البعض باستخدام وسائل ربط متنوعة كالاسلاك أو الكوابل النحاسية أو ابراج الاتصال اللاسلكية التي تعمل من خلال تبادل الموجات الكهرومغناطيسية أو الاقمار الصناعية أو بالجمع بينها عبر مختلف انحاء العالم.

ويعرف البريد الالكتروني بانه خدمة لارسال واستقبال الرسائل الكترونياً عن طريق شبكة الانترنيت، وتشمل ارسال الرسائل النصية والصور والاصوات ومقاطع الفيديو والرسوم البيانية ومن فوائده امكانية نقل الرسائل بسرعة هائلة بكلفة مكالمة واحدة، وتحرير الرسائل وتحديثها واعادة ارسالها، وارسالها لعدة اشخاص مرة واحدة وسهولة الرد عليها، ويكون لكل بريد الكتروني عنوان خاص بالمستخدم يتم الحصول عليه عن طريق مكاتب توفير الخدمة بواسطة شبكة الانترنيت ويوفر الانترنيت خدمة المحادثة أو الحوار المباشر أو الدردشة فمن خلالها يمكن الوصول إلى المقاهي والمنتديات الافتراضية الموجودة على الشبكة، فيتم الحوار الحي في اللحظة ذاتها مع اشخاص اخرين [٤١]، اما بالكتابة أو الصورة أو الصوت والصورة معاً بأستخدام السماعة والكاميرا، فتعرف بانها: امكانية التواصل والحديث بين الاشخاص المتقاربين أو المتباعدين جغرافياً عبر الانترنيت في الوقت ذاته بالنص والصوت والصورة، كما يمكن تبادل الملفات والمستندات مباشرة مع

٤٠- ابراهيم عبد الرحمن ابراهيم، الوسيط في شرح قانون الاحوال الشخصية، دار العلم والثقافة بدون سنة نشر، ص٧٦.
٤١- مصطفى مهدي محمد، مرجع سابق، ص١٧١.

الاشخاص الذين نتحاور معهم ويكون استعمال هذه الخدمة عن طريق برنامج الماسنجر وهو بانواع متعددة مثل ياهو ماسنجر.

ويحصل كثيراً في الواقع العملي ان يكون الاتصال بين الزوج الغائب مع زوجته بواسطة البريد الالكتروني أو بأستخدام الماسنجر للحوار المباشر بالكتابة أو غيرها، فاذا حصلت خلافات بين الزوجين وهما متباعدان عن بعضهما، أو حصلت الخلافات ثم تباعدا، فيسهل على الزوج ارسال رسالة تتضمن عبارة (انت طالق) أو غيرها مما تدل على الطلاق وفق المذهب الذي يقلده، وقد اختلف الفقهاء في مصر بشأن الطلاق الواقع في هذه الحالة، فمنهم من اعتبره واقعاً اذا ثبت صدوره من الزوج، فيقول الدكتور صبري عبد الرؤوف، استاذ الفقه المقارن بجامعة الازهر (ان الطلاق عن طريق الرسائل البريدية من خلال الانترنيت او الرسائل الهاتفية جائز اذا تم التأكد ان الزوج هو المطلق فعلاً باعترافه انه طلق زوجته من خلال احدى هذه الوسائل) واعتبر ان الامر هنا يثبت بالاقرار والاقرار سيد الادلة، اما اذا انكر الزوج ايقاع الطلاق على زوجته فانه لا يقع لان الاصل عدم الطلاق. [٤٢]

وايد هذا الرأي الدكتور زكي عثمان، الاستاذ في جامعة الازهر، فيقول: يقع الطلاق ان كان مشافهة لان الزوجة تعرف صوت زوجها، ولا يقع اذا حدث كتابةً لعدم معرفة الكاتب والخط غير معروف والصوت ايضاً غير واضح مما يعني وقوع الطلاق اذا ثبت صدوره من الزوج، ويذهب إلى الرأي ذاته الدكتور أسامة السيد عبد السميع، استاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة والقانون في جامعة الازهر، حيث يرى (وقوع الطلاق بالوسائل التكنولوجية الحديثة، لان الطلاق لا يحتاج إلى توثيق لغرض الاثبات، فيكون الاثبات في هذه الحالة عند انكار الزوج، هو الورقة الموثقة المرسلة بطريق الانترنيت لان الطلاق يقع بالعبارة أو الاشارة)، فالمشكلة هي في الاثبات لدى هؤلاء الفقهاء، حيث يقول الدكتور محمد ابو ليله، استاذ الدراسات الاسلامية في جامعة الازهر (ان الطلاق بالرسائل الالكترونية ورسائل المحمول قد يدخله كثير من الغش والخداع والمكائد، وان الطلاق لابد ان يتم تدريجاً باعطاء الفرصة للحكم بالتدخل وفق ما نص عليه القران الكريم، والا سيكون الزوج مستخفاً بهذه العلاقة التي سماها الله عز وجل (ميثاقاً غليظاً).

فهذا الرأي الاخير يُعد ان الطلاق يصعب اثباته بسبب الغش والخداع والمكائد، كما ان الزوج لا يلتزم بالشرع في طريقة ايقاع الطلاق بحيث يجعله مشابهاً للطلاق البدعي، وهو طلاق واقع عند الجمهور ويؤثم المطلق.

٤٢- رامي علوان، التعبير عن الارادة عن طريق الانترنت واثبات التعاقد الالكتروني، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة الكويت، سنة ٢٦، العدد ٤، ٢٠٠٢، ص٢٠٤.

اما المذهب الجعفري فلا يجيز ايقاع الطلاق برسائل الانترنيت، حيث أُفْتِي عن جواز الطلاق عبر البريد الالكتروني أو الفاكس بالقول: (يشترط في صحة الطلاق إجراء صيغة الطلاق تلفظاً إضافة إلى اشتراط توفر الشروط الاخرى. نعم لو اجرى الطلاق تلفظاً بشروطه الكاملة أمكنه بعد ذلك الاخبار عن وقوع الطلاق عبر البريد الالكتروني أو الفاكس) اما اذا كان الطلاق لفظاً عبر الهاتف أو غيره بقول الزوج لزوجته (انت طالق طالق طالق) فقد أُفتي انه (يجوز مع توفر بقية الشرائط المعتبرة في الطلاق، ومنها حضور شاهدين عدلين يسمعان من الرجل اجرائه لصيغة الطلاق، علماً بان التلفظ بالطلاق ثلاثاً من دون ان يتخلله الرجوع يعد طلقه واحده فيما لو توفرت سائر شروط الطلاق).

وعند المقارنة بين الاراء الفقهية المشار اليها في هذا المطلب والمطلب السابق، مع ما نص عليه قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل من احكام للطلاق، نجد ان القانون لم يحدد صيغة الطلاق فيمكن الاخذ بهذه الاراء لتحديد صيغة الطلاق بما لا يتعارض مع نص صريح، ومراعاة المذهب الذي يقلده الزوج عند التحقق من الصيغة ولا يوجد مانع قانوني من قبول الطلاق بالهاتف المحمول أو الانترنيت باعتباره طلاقاً بالكتابة، لان الفقهاء لم يحددوا اسلوبا للكتابة حيث اشترطوا فيها ان تكون مستبينة ومرسومة لاعتبار الطلاق واقعا [٤٣].

وهناك طرق اخرى للطلاق الالكتروني فقد اخترع الإنسان أجهزة عديدة للإتصال منها سمعية كالهاتف أو مرئية كالأنترنت أو كتابية مثل الفاكسميل والذي يعنينا هو الطلاق الذي يمكن ان يقع بالأجهزة الكتابية واهمها والأوسع انتشارا واستعمالا التلكس والفاكسميل وسوف نتناول كل واحد منها تباعا بإيجاز.

١- التليكس أو التلغراف أو البرق:

هو من أقدم الوسائل التكنولوجيا للإتصال يعود إلى القرن العشرين، وهو جهاز طباعة الكتروني ترسل رسالة الكترونية إلى جهاز أخر أو عن طريق مكتب البرق بتحويل الحروف المكتوبة إلى نبضات كهربائية سواء داخل البلد الواحد او بين بلدين [٤٤].

٢- الفاكسميل أو الناسوخ:

هو جهاز استنتاج بالهاتف يمكن به نقل الرسائل والمستندات المخطوطة باليد أو المطبوعة بكامل محتوياتها وتسلمها عن طريق شبكة الهاتف المركزي أو عن طريق الأقمار الصناعية فهو ألة التصوير مزودة بهاتف أو متصلة به ويعمل بتحويل الصورة المطلوب إرسالها إلى إشارات كهربائية يتلقاها الجهاز المرسل اليه

٤٣- أماني علي المتولي، الضوابط القانونية والشرعية والمشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج والطلاق، دار الكتاب الحديث، سنة ٢٠١٠،ص١٣٩،١٣٨.

٤٤- سمية صالحي، الوسائل المستحدثة ودورها في مسائل الأحوال الشخصية، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الشريعة والقانون تخصص أحوال شخصية، الجزائر، سنة ٢٠١٧،ص١٠٧،١٠٦.

فيطبع نسخة منها ويرجع اختراعه إلى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القطع العشرين واستخدام لعملة موجات المذياع من وكالات الأنباء لبث.

ويبدو أنه يختلف عن التليكس بأنه يرسل وثائق ٣ الصورة في الثلاثنيات من القرن الماضي طبق الأصل تكون مكتوبة أو مرسومة مسبقا في حين أن التليكس يرسل الرسائل النصية بشكل مباشر ماذا لو كتب الزوج رسالة إلى زوجته تضمن عبارة (أنت طالق) بواسطة التليكس أو الفاكسميل؟

حصلت مثل هذه الحالة من رجل طلق زوجته الثانية وهى في الباكستان عن طريق الفاكس وقد حضر ذلك إبنيه البالغين.

وقد افتي فيها الفقه الاسلامي هذا الطلاق واقع عند جمهور العلماء على اختلاف مذاهبهم فإنه اذا كتب الطلاق ونواه طلقت زوجة لان الكتابة تقوم مقام اللفظ. ولذلك فإن الطلاق المسؤول عنه واقع كما انه قد وقعه بالهاتف، فيكون قد جمع بين الكتابة والكلام فلا شك في وقوعه والله أعلم، ويبدو ان هذه الفتوى تستند إلى رأى الجمهور في وقوع الطلاق بالكتابة مع النية وهذه الحالة لا تعد طلاقا لدى الجعفري لعدم وقوع الطلاق بالكتابة للقادر على النطق أما الطلاق باللفظ عن طريق الهاتف بحضور شاهدين عدلين فيقع بتوفر الشروط الأخرى.

ويبدو ان هذه الفتوى تستند إلى رأي الجمهور في وقوع الطلاق بالكتابة مع النية. وهذه الحالة لاتعد طلاقا لدى الجعفرية، لعدم وقوع الطلاق بالكتابة للقادر على النطق، اما الطلاق باللفظ عن طريق الهاتف بحضور شاهدين عدلين، فيقع بتوفر الشروط الاخرى [٤٥]

المطلب الثاني: اثبات الطلاق الواقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي

وجدنا فيما سبق ان الطلاق كتابة بوسائل الاتصال الحديثة قد وقع فعلاً في حالات غير معدودة، وقد افتى اغلب الفقهاء بصحة هذا الطلاق، ورأى بعضهم عدم قبوله لصعوبة اثباته، فالطلاق يقع شرعاً لكن لايصدق قضاءً لتعذر ثبوته، فما هي الطرق القضائية للاثبات؟ هذه الطرق هي الادلة القانونية التي حددها المشرع في قانون الاثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل، حيث ان هذا القانون يسري على مسائل الاحوال الشخصية، فقد نصت المادة (١١) من القانون (يسري هذا القانون على: أولاً – القضايا المدنية والتجارية. ثانياً – المسائل المالية المتعلقة بالاحوال الشخصية. ثالثاً – المسائل غير المالية المتعلقة بالاحوال الشخصية، مالم يوجد دليل شرعي خاص أو نص في قانون الاحوال الشخصية يقضي بخلاف ما ورد في هذا القانون). وان مسائل الطلاق تعد من المسائل غير المالية المتعلقة بالاحوال الشخصية استنادا إلى ما نصت عليه المادة

٤٥- بو الليل إبراهيم الدسوقي، الجوانب القانونية للتعاملات الالكترونية، مجلس النشر العلمي، ط١، الكويت، سنة ٢٠٠٣، ص١٦٩.

(٣٠٠) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، التي حددت اختصاص محاكم الاحوال الشخصية، فقضت في الفقرة (١) منها (الزواج وما يتعلق به من مهر ونفقة ونسب وحضانة وفرقة وطلاق وسائر امور الزوجية)، والكتابة بعدها فعلاً مادياً يصدر عن الانسان لا يمكن اثباته الا بالاقرار أو الشهادة أو اليمين الحاسمة وهو ينطبق على الكتابة الصادرة من الزوج المتضمنة للصيغة المخصوصة شرعاً للطلاق وسنتناول هذه الطرق كل منها في فرع مستقل وعلى النحو الاتي:

الفرع الاول: الاقرار

الاقرار هو السكون والانقياد والثبات والاعتراف بالحق،وقد فرّق قانون الاثبات العراقي بين الاقرار الذي يقع امام المحكمة عن غيره، فسمى الاول (الاقرار القضائي) وعرفه: هو اخبار الخصم امام المحكمة بحق عليه لاخر، اما الاقرار غير القضائي فعَرفه: هو الذي يقع خارج المحكمة، والذي يعنينا هنا هو الاقرار القضائي الذي يجعل الواقعة القانونية المقر بها ثابتة يقينا تغني المحكمة والخصوم عن البحث عن دليل اخر شرط ان يكون المقر متمتعا بالاهلية الكاملة، فلا يصح اقرار الصغير والمجنون والمعتوه.

اما الاقرار غير القضائي فهو ليس دليلا مباشرا بل واقعة يعود تقديرها للقاضي ويجب اثباته وفقا للقواعد العامة في الاثبات وفي حالة اقامة الدعوى بطلب تصديق الطلاق الواقع خارج المحكمة باحدى وسائل الاتصال الحديثة من الزوجة التي تسلمت الرسالة ضد الزوج المطلق، فيقتضي صدور الاقرار منه للحكم بتصديق الطلاق، اما اذا اقام الزوج الدعوى ضد مطلقته التي ارسل لها الرسالة المتضمنة طلاقه لها، فيقتضي صدور الاقرار منها بصحة الادعاء للحكم بتصديق الطلاق، ولا تبحث المحكمة حينئذ عن دليل اخر للحكم، مادام قد توافرت الشروط الشرعية في المطلق والمطلقة وتتوصل اليها المحكمة من خلال الاستيضاح من الطرفين المتداعيين، واذا كان الزوج من مقلدي المذهب الجعفري فيقتضي لصحة وقوع الطلاق ان يكون قد حضر شاهدان عدول لدى الزوج عند ايقاعه الطلاق، على الرأي الذي يجيز الطلاق بالرسالة لدى المذهب المذكور، وفي هذه الحالة على المحكمة ان تستمع إلى الشاهدين فلا يكفي الاقرار وحده، لان الاشهاد ركن في الطلاق عند الجعفرية، وقد اتجهت المحاكم الشرعية في الدول الاسلامية إلى الحكم بصحة وقوع الطلاق في هذه الحالة عند تحقق المحكمة من حدوثه بعد استجواب الطرفين[٤٦].

اما اذا لم تحضر الزوجة امام المحكمة بل حضر الزوج المطلق فقط أو وكيله فتصدر المحكمة قرارها بتصديق الطلاق بناءاً على اقرار الزوج أو وكيله بايقاع الطلاق ان لم يكن الزوج من مقلدي المذهب الجعفري لعدم وقوع الطلاق دون حضور شاهدين عدلين كما ذكرت آنفا.

٤٦- أبو الليل، إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص١٦٩

الفرع الثاني: الاشهاد

الشهادة: هي اخبار الانسان في مجلس القاضي بحق على غيره لغيره، ولانها تحتمل الصدق والكذب فان الشاهد يحلف على صدق ما يقول، وتنصب اقواله على واقعةٍ يعرفها دون بيان الرأي فيها وحيث ان الطلاق واقعة مادية فيجوز اثباتها بالشهادة حيث نصت المادة (٧٦) من قانون الاثبات (يجوز الاثبات بالشهادة في الوقائع المادية)، ويتم اللجوء إلى إحضار شهود مجلس الطلاق اذا لم يقر الخصم المدعى عليه بصحة الادعاء، والشهود في هذه الحالة هم من كانوا حاضرين مع الزوج عند كتابة صيغة الطلاق وشاهدوها عند الارسال، فلا يُمكن إعتبار الاشخاص الذين كانوا حاضرين مع الزوجة المطلقة عند تسلمها الرسالة شهوداً للاثبات، لان مجلس الطلاق هو مجلس الزوج لا مجلس الزوجة الغائبة باعتبار ان الطلاق من التصرفات الانفرادية التي لاتحتاج إلى قبول الزوجة فيقع بارادة الزوج وحده وبهذا الرأي اتجهت محكمة التمييز الاتحادية إذ قضت (ان المميزة / المدعية لم تتمكن من اثبات واقعة الطلاق المدعى بها وان البينة الشخصية المستمعة لاتكفي لذلك مادامت البينة الشخصية لم تكن حاضرة لمجلس الطلاق اما البينة التي استمعت للفظ الطلاق بالهاتف النقال المسموع وخارج مجلس الطلاق فلا تأخذ لاثبات واقعة الطلاق اذ كان الواجب تكليف المميز عليها / المدعية بيان العنوان الدائم للمميز عليه / المدعى عليه وعند تعذرها من ذلك فانها عاجزة لاثبات الدعوى مع ملاحظة ان اصدار الحكم معلق على النكول عن اليمين عند طلب الخصم هو أمر جوازي للمحكمة ولتعلق الدعوى بالحل والحر مفانه في مثل هذه الدعاوى للمحكمة ان تبلغ نائب المدعي العام للحضور في المرافعة وتقديم ما لديه من دفوع عملاً بحكم المادة (١٣) من قانون الادعاء العام ولتعلق الدعوى بالحل والحرم قرر نقض الحكم المميز) [٤٧].

الخاتمة

أولاً: النتائج

كما أظهرت الدراسة الحاجة الماسة إلى وضع ضوابط واضحة تتعلق بدقة المعروض على مواقع التواصل الاجتماعي، وإثبات التأليف، وتحديد المتطلبات الواجب توفرها لقبول الدليل المتحصل من مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد أظهرت الدراسة أيضًا الحاجة الماسة إلى وضع قواعد تتعلق ببعض المسائل، خصوصا تلك المتعلقة بموضوع أصالة الدليل الذي تم الحصول عليه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٤٧- عبيدي، أسامة عبد الغانم، حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مج٢٨، العدد٥٦، ص١.

كثر وقوع الطلاق الالكتروني في عصرنا الحاضر، وأصبح ظاهرة تستوجب المعاجلة القانونية أو النظامية بنصوص وضوابط واضحة وصريحة، وعدم الاكتفاء بالعموميات، للتسهيل على الناس والقضاة معاً.

أن سهولة أن يصبح الشخص جاسوسا، توجه الانتباه نحو مدى كفاية التفسيرات الحالية لنص المادة ٧٨ من قانون الشرطة والإثبات الجنائي لعام ١٩٨٤ الاستبعاد الدليلُ المتحصل من خلال ممارسات التحريض على ارتكاب الجريمة من قبل الأفراد العاديين.

يجب على الزوج تسجيل طلاقه لدى المحكمة المختصة أصولاً، وفي حال عدم قيامه بذلك يعاقب بالعقوبة التعزيزية المناسبة المقررة شرعاً ونظاماً وعلى الزوجة سرعة رفع دعوى تثبيت الطلاق إن لم يقم الزوج بتسجيل وتثبيت طلاقه.

وجود مواقع التواصل الاجتماعي في كل مكان وفي جميع الأوقات، وحجم هذه المعلومات الشخصية وكذلك طبيعة هذه المواقع، فإنها تثير تحديات كبيرة يتعلق بعضها بالمصداقية التي تتمتع بها الأدلة المتحصلة من هذه المواقع. وبناء على ما تقدم، يتعين على الأجهزة المختصة أن تبحث عن وسائل لجمع المعلومات من شأنها أن تؤكد المصداقية.

يساعد توثيق عمليات جمع المعلومات بدقة، واستخدام برامج متطورة عند الحاجة، على عدم استبعاد الأدلة المتحصلة من هذه المواقع بدعوى عدم التحقق من مصداقيتها.

ثانياً: التوصيات

١. عدم الاستهانة بالطلاق، لأنه من أخطر الامور التي تتعلق بالامور الزوجية.
٢. نرجو الأخذ بالاحتياط في وقوع الطلاق فيفضل اللجوء إلى وسيلة من الوسائل المضمونة في ايقاع الطلاق حتى يتمكن من إثباته بالشهود.
٣. نرجو بتشريع يمنع استخدام وسائل التواصل الحالية أو المستقبلية للطلاق والاعتماد على الطرق التقليدية وجهاً لوجه أو من خلال كتاب رسمي تفادياً لتفشي ابغض الحلال وسرعة اتخاذ القرارات.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

١. ابراهيم عبد الرحمن ابراهيم، الوسيط في شرح قانون الاحوال الشخصية، دار العلم والثقافة بدون سنة نشر.
٢. ابو الليل إبراهيم الدسوقي، الجوانب القانونية للتعاملات الالكترونية، مجلس النشر العلمي، ط١، الكويت، سنة ٢٠٠٣.

٣. أسامة احمد بدر،حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني،مصر،دار نشأت للنشر والبرمجيات،٢٠٠٨.
٤. أماني علي المتولي، الضوابط القانونية والشرعية والمشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج والطلاق، دار الكتاب الحديث، سنة ٢٠١٠.
٥. بالحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد وفق أخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة ٢٠١٢
٦. بدر بن عبد الله الجعفري، الإثبات الإلكتروني في المنازعات التجارية جانفي ٢٠١٤
٧. بدران أبو العينين، الزواج والطلاق في الإسلام، الإسكندرية، الناشر مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية.
٨. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون سنة طبع.
٩. جمال محمود الكردي، تنازع القوانين بشان المسؤولية عن سوء استخدام الانترنت،دار النهضة العربية – القاهرة، الطبعة الاولى/٢٠٠٧.
١٠. حمد مصطفى شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية، دار النهضة، ط١، بيروت، سنة ١٩٨١.
١١. خالد ممدوح إبراهيم،التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية،دار الفكر الجامعي، ٣٠ شارع سويتر،الإسكندرية،٢٠٠٩.
١٢. خالد ممدوح إبراهيم، أمن المستهلك الإلكتروني، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
١٣. خالد ممدوح، حماية المستهلك،دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ٢٠٠٨.
١٤. العاملي الحر محمد بن حسن بن علي، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ط ٢، مطبعة مهر، قم، ١٤٢٩، ٢٠٠٨.
١٥. محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والالكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة ٢٠٠٦
١٦. محمد حسين منصور، الإثبات التقليدي والإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦
١٧. محمد حسين منصور، قانون الإثبات مبادئ الإثبات وطرقه، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
١٨. محمد عقلة الابراهيم، حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة (الهاتف–البرقية–التلكس) في ضوء الشريعة والقانون، دار الضياء للنشر والتوزيع مركز العبدلي التجاري، ط١،الأردن، عمان، سنة ١٩٨٧.
١٩. محمد عقلة الابراهيم، حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة (الهاتف–البرقية–التلكس) في ضوء الشريعة والقانون، دار الضياء للنشر والتوزيع مركز العبدلي التجاري، ط١،الأردن، عمان، سنة ١٩٨٧.

٢٠. مصطفى موسى،التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت،دار الكتب القانونية،مصر،٢٠١٠
٢١. موفق حماد عبد، الحماية المدنية للمستهلك في عقود التجارة الالكترونيه،ط١، مكتبه السنهوري، بغداد،٢٠١١.
٢٢. هبه ثامر محمود عبد الله،عقود التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان،٢٠١١.

ثانياً: الاطاريح والرسائل

١. خلاف جلول،وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على العلاقات الأسرية- دراسة ميدانية على أسر أساتذة ثانوية شلغوم العيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، سنة ٢٠٠٧.
٢. سمية صالحي، الوسائل المستحدثة ودورها في مسائل الأحوال الشخصية، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الشريعة والقانون تخصص أحوال شخصية، الجزائر، سنة ٢٠١٧
٣. مصطفى مهدي محمد عبد اللطيف، أثر المستجدات التقنية والمجتمعية في الأحكام الشرعية لبعض مسائل الأحوال الشخصية (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة علمية مقدمة لنيل الماجستير في الفقه، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، الدراسات العليا،قسم الفقه العام، سنة ٢٠١٧.
٤. مصطفى مهدي محمد عبد اللطيف، أثر المستجدات التقنية والمجتمعية في الأحكام الشرعية لبعض مسائل الأحوال الشخصية (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة علمية مقدمة لنيل الماجستير في الفقه، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، الدراسات العليا،قسم الفقه العام، سنة ٢٠١٧.
٥. يوسف زروق، حجية وسائل الإثبات الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلمسان.

ثالثاً: البحوث

١. بوحادة سمية، الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة، مقال منشور في مجلة الحقيقة، العدد٣٨، سنة ٢٠١٦
٢. رامي علوان، التعبير عن الارادة عن طريق الانترنت واثبات التعاقد الالكتروني، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة الكويت، سنة ٢٦، العدد ٤، ٢٠٠٢.
٣. عبيدي، أسامة عبد الغانم، حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مج٢٨،العدد٥٦.

٤. محمد اسماعيل ومحمد زبير، المدخل للطلاق في الشريعة الاسلامية، عدد ١، المجلد ٣، ٢٠٠٥.

رابعاً: القوانين

١. قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل.
٢. قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل
٣. قانون الاثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩.
٤. قانون الإثبات الكويتي رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠والمعدل لقانون رقم١ لسنة١٩٩٧
٥. قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.
٦. قانون التوقيع والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة٢٠١٢.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. http://law-zag.com/vb/showthread.php?6312-%C8%CD%CB-%DD%EC-%C7%E1%CA%E4%D9%ED%E3-%C7%E1%D6%D1%ED%C8%ED-%E6%C7%E1%CC%E3%D1%DF%ED-%E1%D5%DD%DE%C7%CA-%C7%E1%CA%CC%C7%D1%C9-%C7%E1%C7%E1%DF%CA%D1%E6%E4%ED%C9&langid=4
2. http://www.parliament.iq/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadkj&file=showdetails&sid=7905

- متاح على الموقع الالكترونيhttp://ar.wikipedia